الديمقراطية

تساوى الفرص لا تساوى الأنصبة

للأستاذ أديب عباسى

ليس بين مسائل الاجتماع ما يسىء جمهور الناس فهمه ويخطئون دلالته كما يسيئون معنى الديمقراطية الصحيح فى مختلف مناحيها ونواحى تطبيقها على شؤون الحياة والاجتماع. فهى فى رأى قوم تحلل من قيود الاجتماع وخروج على كل عرف وعادة ؛ وعند قوم غيرهم هى قسمة عادلة وملك مشاع لكل ما يد الناس من متاع تالد ومال طريف ؛ وعند فئة أخرى لايكاد يعدو معنى الديمقراطية نطاق السياسة ومجال الحكومة ، بل هذا المعنى الأخير للديمقراطية يكاد اليوم يطغى على كل معنى سواه ، وذلك لكثرة ما يحمل محامل السياسة ويورد مواردها العديدة فى هذه الأيام .

أما أن الديمقراطية بمعناها الأعم ودلالتها الأدق ليست على الحصر هذا ولا ذاك مما مر ، فشىء يحتاج إلى بعض البسط والبيان ؛ فليست الديمقراطية انطلاق النفوس على سجاياها فلا قيود تراعى ولا حدود تلتزم ، ولا هى تعنى تسليط النوكى والكسالى على جهد المجدين فينالون منه ويصيبون مثل مايصيب المجد بالعرق الصيب والجهد الدؤوب ؛ ولا هى تحصر فى نطاق السياسة الضيق وإن وسعته الجرائد وضخمه الساسة . ليست الديمقراطية بمعناها الأدق أمراً من هذه الأمور ، وإنما هى بدلالتها الصحيحة ومعناها العام تيسير على الناس وتهيئة لهم ليقفوا من فرص الحياة المتاحة موقفاً عادلا فيشتركوا شركة متساوية فى هذه الفرص المتاحة لا فى الأنصبة المحققة ونتائج الجهد المبذول .

وبعبارة أخرى تكون الديمقراطية ديمقراطية المثل الاعلى اذا انصرفت الى تهيئة الأسباب وتيسير السبل التى تجعل كل فرد من أفراد الأمة ينال على قدر استعداده وكفايته من فرص النجاح ووسائل التوفيق . واذا شبهنا الحياة بميدان للسباق فالديمقراطية الصحيحة أن ينطلق المتبارون من نقطة واحدة بعد أن يعدوا إعداداً عادلا لهذا السباق ، لا أن يكبل البعض أو يحجز عن السباق أو يترك بلا اعداد ثم يحاسب على تخلفه ويلام على ابطائه !

وإذاً فالديمقراطية الصادقة هي ديمقراطية التيسير على الناس لاظهار كفاياتهم واقتدارهم الموهوب والمكسوب . وكل ما يؤدى إلى هذه النتيجة الأخيرة فهو فى صميم الديمقراطية الحق ، وكل مايؤدى الى عكسها فليس من الديمقراطية فى شىء . وفيما يلى شرح لوسائل تيسير الديمقراطية على النحو الذى عرفناها به .

وفى أول هذه الوسائل بل أولها أن يعم التعليم وينتظم التثقيف جميع أفراد الأمة ، ثم يسار فيه على نهج واضح من الاختصاص والإفراد . وعموم التعليم يجىء فى أول وسائل الديمقراطية لأن عصرنا هذا عصر العلم والسرعة والاقتصاد ، لانجاح فيه مضمون إلا لمن توسل للنجاح فيه بوسائل من علم يتقن أو فن يكتسب . والأوربيون على أتم الادراك لهذه الحقيقة فتراهم لا يألون جهداً ولا يدخرون وسعاً فى تعميم التعليم وتيسيره بحيث ينتظم جميع أفراد الأمة ويصيب كل منه على قدر استعداده وكفايته . وهم يبالغون ويشددون فى هذا التعميم والتيسير فلا يكتفون أن يعدوا وسائل العلم والتثقيف ويتركوا أمر اكتسابها لاختيار الجمهور وهوى الأفراد ، بل تراهم يفرضون العلم والثقافة فرضاً على جميع أفراد الأمة فلا يستطيع أحد أن يستمر على أمية أو يمضى فى جهل حتى لو أراده . والاوربيون بعد لا يكتفون بأن يعمموا التعليم ويفرضوه على جميع الافراد ، بل تراهم ينوعون العلم ويعددون فروع الاختصاص حتى يصيب كل فرد من العلم ووسائل النجاح ما يتلاءم وكفاياته الخاصة ومواهبه الموروثة . وهذا هو الذى من أجله تفتح الجامعات ودور الفن الخاصة حيث يستطيع كل فرد أن ينال من العلم والفن كما وكيفاً خيرَ ما يستطاع نيله . على أن حرص ذوى الشأن هناك على استغلال كفايات الأفراد أحسن استغلال لا يدعهم يتركون الأفراد وهواهم واختيارهم لما يشاءون من العلم والفن

بل تراهم فى كثير من الأحوال يتدخلون فى حرية الأفراد ويحددون اختيارهم ويربطون بنوع أبرز كفاياتهم ، فترى المربين وعلماء النفس يتوسلون باختبارات الذكاء العام والخاص ، ليدركوا مبلغ قابلية الفرد للعلم وليدركوا فى أى نواحى المعرفة والمهارة يستطيع أن يجيد ويبرز نسبياً أو إطلاقا ، ثم يدفعونه فى ناحية أبرز كفاياته ، فتكون النتيجة خيراً له ولقومه

ولا يكتفى أولو الشأن هناك بأعداد الفرد أحسن الاعداد وتزويده بأحسن زاد من العلم والخبرة ، بل تراهم يزيلون من طريقه الكثير من العثرات والعقبات المصطنعة غير الطبيعية ؛ فلا مذهب سياسى ولا عقيدة دينية ولا منزلة اجتماعية ولا نفوذ شخصى يمنح فرداً فرصة من النجاح لا تؤهله لها كفاياته على وجه الدقة أو التقريب . هذا ولسنا نزعم أن جميع الدول الأوربية بلغت من فهم الديمقراطية وتطبيقها هذا المبلغ ، وانما الذى نزعمه أن معظم هذه الدول الأوروبية تفهم الديمقراطية هذا الفهم ويسعى مخلصا لتطبيقها ، ومن هذه الدول من بلغت شأواً بعيداً فى التطبيق .

ولا يقف الأوربيون من تحقيق الديمقراطية عند هذا الحد الذى شرحنا ، بل تراهم يبذلون قصارى الجهد ليهيئوا لجميع أفراد الشعب جواً روحياً متقارباً لا فى دور التعليم وحسب ، بل فى كل مرحلة أخرى من مراحل الحياة . فترى الحكومات الأوروبية تبذل الجهود الكبيرة والأموال الوفيرة لانشاء الحدائق العامة ودور التمثيل والسينما والمكتبات العامة وخلافها من المؤسسات الاجتماعية الروحية ، فلا يكون ميسوراً لافراد دون أفراد سبيل الاستمتاع بما تيسره هذه المؤسسات من متع روحية غالية .

ويدرك الأوربيون العلاقة الوثيقة بين صحة الجسم وبين صحة الفهم وجودة الانتاج ، فترى الحكومات والجماعات غير الحكومية تبذل أقصى الجهد لانشاء الأطفال نشأة صحيحة سليمة ، ولا نزعم هنا أنهم بلغوا المثل الأعلى فى هذا الشأن وانما نزعم أنهم ساروا شوطاً بعيداً فى تحقيق هذا المثل ولا زالوا يسعون ليصلوا نهاية الأمد .

هذا ومعظم الدول الأوربية تسعى للمباعدة بين الأفراد وبين روح الاتكال ، وللضن ببذل الجهد أركاناً إلى ثروة تُورَّث أو مال يأتى عن غير طريق السعى والعمل ، فتراها تقتطع لنفسها من أموال الأرث مبالغ طائلة ، فتقلل بذلك من روح الاتكال فى الأفراد الوارثين ، وتبذل هذا المال المقتطع فى تيسير الكثير من أسباب الثقافة والاستمتاع والصحة لمن تعوزه إليها الوسيلة

وليس هذا كل ما يفضى إليه فهم الديمقراطية وتطبيقها على النحو الذى أبنا فى أول هذا المقال ، فمما لا ريب فيه أن الديمقراطية التى تفهم هذا الفهم وتطبق هذا التطبيق تكون الوسيلة التى ليس فوقها وسيلة لتحسين أنواع الانتاج المختلفة كماً وكيفاً ، ولبث روح الرضى والاطمئنان فى نفوس الجمهور إذ ليس فى الحق أبعث على الرضى فى نفوس الأفراد من شعورهم بأنهم يعملون فى أحسن ما أُعدُّوا له من عمل ، وأن الحكومة والهيئة الاجتماعية قد أعدتا لهم أحسن الوسائل الحسية والفكرية والروحية لتوجيه كفاياتهم فى خير وجهاتها ثم الانتفاع من هذه الكفايات بإبرازها قوية واضحة أحسن الانتفاع

أديب عباسى